السلطات السعودية تكثّف حملاتها القمعية تحت عناوين الانضباط

ووفق ما نشره حساب ناشط قطيفي على منصة إكس، فإن جهاز أمن الدولة السعودية يواصل تهديد عائلات وأقارب الشهداء الذين تم إغتيالهم أو إعدامهم، متوعدًا باعتقالهم في حال تحدثوا عن أبنائهم أو طالبوا باسترجاع جثامينهم. وتشمل التهديدات أيضًا منع أي تواصل مع وسائل الإعلام أو المنظمات الدولية، في مؤشر على انتقال الاستهداف من الأفراد إلى محيطهم العائلي والاجتماعي.

ويأتي هذا التطور ليضاف إلى ما نشرته وزارة الداخلية السعودية عبر حسابها الرسمي على منصة إكس في 29 أبريل الجاري، بشأن تكثيف الحملات الأمنية وفرض عقوبات وإجراءات مشددة تحت عناوين "الانضباط" و"تطبيق الأنظمة"، في سياق يترافق مع توسع دائرة الملاحقات والإجراءات بحق المواطنين والمقيمين.

فيما علّقت منصة "دراويز" على بيان الداخلية، معتبرةً أن الخطاب الرسمي يعكس تمييزًا في التعامل مع بعض المناطق والقبائل العربية داخل البلاد، حيث أشارت إلى أن بعض المناطق مثل الحجاز وعسير ونجران والأحساء والقطيف تواجه قيودًا على إظهار التفاخر أو التعبير عن الهوية المحلية، في حين يُعامل خطاب مماثل في نجد معقل آل سعود بشكل مختلف، ضمن سياق تقييد أشكال التعبير الاجتماعي، بما يشمل إعادة رسم حدود الانتماء داخل الخطاب الرسمي المتداول.

وفي ضوء ذلك يبرز تساؤل أساسي: إلى متى سيواصل نظام آل سعود انتهاج أسلوبه القمعي لإحكام القبضة في البلاد؟